

Al-Zaytouna Centre
for Studies & Consultations



مركز الزيتونة
للدراسات والاستشارات

On-Day Seminar

حلقة نقاش

The Issue of Palestine

قضية فلسطين

Strategic Evaluation 2013- Strategic Assessment 2014

تقييم استراتيجي 2013 - تقدير استراتيجي 2014

مداخلة

البيئة الاستراتيجية الحاضرة

للمصالحة الفلسطينية

والمسارات المحتملة

د. حسين أبو النمل



Ramada Plaza - Beirut - Lebanon
January 16th, 2014

فندق رامادا- بيروت - لبنان
16 كانون الثاني/ يناير 2014

مداخلة

البيئة الاستراتيجية الحاضنة للمصالحة الفلسطينية والمسارات المُحتملة

د. حسين أبو النمل*

أولاً: مدخل منهجي:

أولاً، أتقدم بالشكر للدكتور محسن صالح؛ شخصاً ومديراً لمركز الزيتونة، الذي نَظَّم هذا اللقاء، على ما فيه من حضور كريم، وآراء تعكس تنوعاً صار مفقوداً هذه الأيام المثقلة بالعزل والانعزال. مع الشكر، تنويه بأن ثمة من ما زال يرى رأياً؛ وجوداً؛ شريكاً آخرًا، يجب أن يُسمع رأيه، لا بل يؤخذ وجوده بالحسبان والاحترام والمشاركة المتكافئة في مصير القضية الوطنية، على ما في ذلك من إشارة على كيفية نشوء المشكلة قيد بحثنا، وسُبل حلها.

يتوزع البحث على أربعة محاور:

- (1) تمهيد وضبط مفهوم الاستراتيجية، والمعنى الذي سيتم البحث من ضمنه.
- (2) البيئة العربية، والإقليمية، والدولية الحاضنة للقضية الفلسطينية، ومن ضمنها المصالحة، وما شهدته من تحولات يصح وصفها بالاستراتيجية، ولها تأثيرها على الأداء السياسي الفلسطيني.
- (3) تطورات المصالحة الفلسطينية والمسارات المحتملة، ما يقتضي العودة لأسباب النزاع الذي يستدعي مصالحة.

- (4) خلاصات ومقترحات بما خص مصالحة حركتي حماس وفتح، وبالأصل إصلاح النظام السياسي الفلسطيني الأولى بالإصلاح، والمصالحة مع حقائق العصر والاحتياجات الفعلية للحياة السياسية الفلسطينية. نعني بإصلاح النظام السياسي الفلسطيني مصالحته مع الواقع ومتطلبات الحياة العامة، أي عدم تفصيله على مقياس الأفراد، بل على مساحة مصلحة الوطن، وذلك بتطويره وتصميمه على نحو يمكنه من استيعاب التناقضات، والتحويلات، والمستجدات السياسية والاجتماعية الفلسطينية، وتوفير صيغ دستورية مسبقة لحلها،

* باحث فلسطيني في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.



في ضوء الأزمة المديدة والمتكررة عند ممارسة أو تداول السلطة، جراء غموض الصلاحيات أو عدم كفاية النصوص الدستورية، أو معاملتها بشكل استنسابي حد أن أحدا لا يستطيع تعريف هوية النظام السياسي الفلسطيني بدقة.

تقتضي الضرورة المنهجية حين نكون بصدد "تقييم استراتيجي 2013- تقدير استراتيجي 2014"، ضبط المصطلح المُستخدَم أولاً لمحاضرة فوضى المفاهيم والمصطلحات والشعارات المُتداولة، لدرجة أن أحد أكفأ الباحثين الفلسطينيين، وهو يجلس الآن بيننا، تساءل عن حق، في إحدى اللقاءات التلفزيونية أخيراً، عن ماهية "الثوابت الفلسطينية"، التي امتلكت، على مدى تاريخنا الفلسطيني المديد، كل أنواع المواصفات عدا صفة الثبات!

المصطلح محل الضبط هو: "استراتيجي"، الذي نسمعه كثيراً في خطابنا الجاري على نحو مُلتبس؛ مطاطي، ربما عن جهل ظناً أنه يناسب واقع الحال كيفما تفق، أو ليضفي على كلام المُتحدِّث أهمية فائضة، خاصة عشاق الكلمات الضخمة. يعني الحدث الموصوف بالاستراتيجي أنه:

أ. مُكتمل، أي حصيلة نهائية، وليس حصيلة أحد مراحل.

ب. يترتب عليه تغيير مسار الأحداث؛ التاريخ، عما كان عليه قبل وقوع الحدث.

ج. تمتد آثاره من المدى القريب إلى المتوسط، وربما البعيد.

د. لا تصح نتائجها إلا استراتيجياً.

هـ. تمس آثاره الثقافة؛ الأفكار؛ السياسة؛ المواقف العملية.

و. تصيب آثاره المجتمع؛ الجماعة ككل وليس طرفاً دون آخر.

وبالمعنى المشار إليه، ليس كل حَدثٍ، حتى ولو حرباً، من طبيعة استراتيجية، إلا إذا بدّل ميزان القوى، وأعطى نتائج عملية، ربحاً أو خسارة، ونتائج فكرية، تأخذ عادة شكل استدارة في الفكر السياسي لدى طرفي الصراع، هزيمة أو انتصار، وتقود إلى تغيير المفاهيم والأهداف العليا، سلباً لدى أحد طرفي الصراع، وإيجاباً لدى الآخر. وعليه، لا تُدرج في نطاق الحدث الاستراتيجي أية إنجازات أو خسائر فرعية، قد تنتج عن صراع



داخلي أو خارجي، إلا ربطاً بالحصائل الإجمالية للصراع كما انتهى إليه، والأثر البنوي لما نتج على الصعيد الوطني ككل.

ثانياً: التحولات الاستراتيجية المؤثرة فلسطينياً خلال سنة 2013:

انطلاقاً من القاعدة المنهجية التي تفترض أن ما شهدته سنة 2013 من تحولات استراتيجية، وراكمته أو بددته من قوى، ستُنظَّم سلباً أو إيجاباً الاحتمالات الاستراتيجية لسنة 2014، نستطيع القول إن 2013 هو عام الفشل الاستراتيجي العربي، لما شهدته من تحولات سيكون لها أثرها الاستراتيجي المديد، والممتد لسنة 2014.

على الرغم من أن التبدُّلات العاصفة التي شهدتها سنة 2012، معطوفة على سنة 2011، وسقوط رؤوس نظم الحكم في تونس، ومصر، وليبيا، فضلاً عن مُكابدة سوريا حرباً ضروساً، لكن تلك التبدُّلات الصاخبة لم تقصح عن تحوُّل جدي بما خصَّ العلاقات الخارجية لتلك البلدان، كون العهود الجديدة، المحسوبة على الإسلام السياسي، التزمت علناً السياسات السابقة، بغض النظر عما إذا كان الالتزام تكتيكاً ومناورة، بانتظار عبور المرحلة الانتقالية، كما يقول مريدو التجارب الإسلامية، أو بموجب اتفاق مُسبق مع الغرب الذي سهَّل، أو تغاضى، أو سلَّم بوصول الإسلاميين للحكم مقابل استمرار السياسات السابقة، كما يقول خصوم الإسلاميين.

ثمة رأي محل اتفاق الطرفين المتناقضين:

أ. مريدو الإسلاميين، الذين رأوا بوصولهم للحكم في مصر إخلاً استراتيجياً إيجابياً؛ انتصاراً لفلسطين، وإن على المدى المتوسط والبعيد، مستشهدين بالحضور المتزايد لحماس على المسرح المصري.

ب. خصوم الإسلاميين، الذين رأوا بوصولهم للحكم، خللاً استراتيجياً سلبياً؛ انكساراً، إلى حدِّ ادعاء البعض أن الغرب أتى بالإسلاميين للحكم لأنهم الأقدر على تصفية القضية الفلسطينية.

بعد تأكيد أن الإخلال الاستراتيجي شأن أكثر جدية من أن يُقرَّره سجال عجول، نشير إلى أن الإخلال الاستراتيجي السلمي لم يتأتَّ عن وصول الإسلاميين للحكم في مصر، واستمروا فيه حتى منتصف 2013،



بل على إخراجهم من الحكم، بغض النظر عن توصيف ما تمّ، أو ذرائعه وأسبابه، وعما إذا كان انقلاباً فظاً على الشرعية الدستورية، وما قرّرتة الديمقراطية وصناديق الاقتراع، أو اعتبر ثورة لها أسبابها ومبرراتها وجمهورها.

يمكن اعتبار ما تم في 30 حزيران/ يونيو 2013 انقلاباً غطى نفسه بشبه ثورة شعبية، أو شبه ثورة شعبية قطفها انقلاب، وأن نصف قوة مصر صارت تواجه النصف الآخر، وأن خطأ هنا وخطيئة هناك، قادت إلى شبه حرب أهلية، من نتائجها أن مصر ستصبح مشلولة القوى، هذا إن استطاعت حفظ وحدتها الدستورية والجغرافية. وإذا كنا نميز العهود السياسية بنمط المفاهيم التي تُدار بها البلاد، فإن ما جرى هو عودة لذهنية القوة العارية حلاً للمشاكل.

لا يملك توفيقاً عالياً من يقيم مقارنة بين السيسي وعبد الناصر، بين سنة 2013 وبين سنة 1952. أما إذا كان ما حدث سنة 1954 قد حدث، فإن أحداً عاقلاً لا يعيد تكرار التاريخ، ومن ضمن شروط لن تؤدي إلى خسائر جزئية، إن كانت جائزة بالمبدأ، بل إلى تدمير كامل ومُتبادل، بين الطرفين لتكون النتيجة صفراً. وبالمعنى المشار له، فإن المشكلة، وبكلمة أدق الأزمة الاستراتيجية التي تواجهها مصر، هي بالمبدأ؛ بإعلان عجز الخيار المدني عن تقديم حلّ ديمقراطي، فكان اللجوء للحلّ العسكري، وإن تحت عنوان ثورة شعبية، وانتخابات ديمقراطية، ستأتي بعسكري ليحكم مصر على نحو غير ديمقراطي، ما يعني إدارتها من خلال ذات الأسلوب الذي قادها إلى الانفجار الكبير، المتأتي من طبيعة نظام الحكم اللاديموقراطي، وليس شخص الحاكم.

ثمة إشارة ختامية بما خصّ التحول المصري، هو أن النظام المحتمل، وبعد أن وضع رموز التيار الإسلامي في السجون أو دفعهم للاعتزال أو المنافي، كما صار لهم بعد محنهم الكبرى في أربعينات وخمسينات وستينات القرن الماضي، وضع التيار اليساري والليبرالي في جيبه، حين عجز هؤلاء، كأفراد وتيارات سياسية وفكرية، عن مواجهة التيار الإسلامي في المباراة الديمقراطية، فانصرفوا عليهم بالعسكر، الذي سيُحدّد لليساريين والليبراليين دورهم في إطار النظام الأمني الذي سيقومه.

وعليه، فإنه وبدل أن يقفوا أمام أزماتهم الذاتية ليواجهوا التيار الإسلامي ديموقراطياً وبكفاءة، لجأوا للحل السهل الانقلاب العسكري الذي ستكون الديموقراطية أولى ضحاياه.

مرت ثلاثة أعوام على حرب أنهكت الكل في سوريا، لكن تبدُّلاً استراتيجياً لم يقع بالنسبة للتوازن مع "إسرائيل"، إلا مع تدمير سلاح سوريا الكيماوي، حيث فقدت ورقة استراتيجية بيدها لمواجهة النووي الإسرائيلي. ثمة من استهان بفعالية السلاح الكيماوي بالمبدأ، أو تساءل عن جواز امتلاكه أخلاقياً، لناحية أنه ليس إلا عبئاً!

هناك من يرد: إذا كان الكيماوي ليس فعالاً كالنووي، فهل تصبح سوريا تجاه "إسرائيل" أقوى بدونه؟ وإذا كان الكيماوي سلاح دمار شامل، يجب منع امتلاكه واستخدامه لخطورته، فكيف صار عبئاً وعبياً؛ لا فعلاً ولا أخلاقياً؟ لماذا تم إنتاجه أصلاً؟ أما إذا كان الكيماوي هو سلاح دمار شامل، فهل النووي، فضلاً عن كل أنواع الكيماويات، عند كل أنواع الأعداء، تتمتع بالفضائل الأخلاقية الواجبة، فلا يأتي أحد على ذكر مخزونهم منها؟

دون تقليل من نكبة تدمير سوريا، الوطن والدولة والمجتمع، الواقعة والمحققة منذ سنة 2012، لكنها أصبحت أضعف نوعياً سنة 2013، بغض النظر عن سيحكمها بالمستقبل، وسواء:

(أ) استمر النظام الحالي.

(ب) أو حكمت المعارضة، دون أي وجود للسلطة الراهنة.

(ج) أو قام نظام جديد مُختلط.

فإن كل احتمالات الحكم هذه ستكون من ضمن سقف أن سوريا صارت أضعف، مجردة من أي سلاح نوعي. بقي أن نشير إلى أن الذي منع اجتياح سوريا مباشرة من التحالف الغربي حتى الآن هو خوفه من الكيماوي السوري على "إسرائيل".

أما وإن الشيء بالشيء يُذكر، فأن أحداً لم يقرأ التجربة العراقية على صعيد السلاح الكيماوي، إلا من زاوية أن الإدارة الأمريكية حينذاك كذبت حين ادعت أنها شنت الحرب لأنها كانت تملك أدلة على أن العراق يمتلك سلاح تدمير شامل، في حين أكدت فرق التفتيش الدولية خلاف ذلك.



ما لم يجر التفكير فيه هو أن الإدارة الأمريكية انتظرت حتى تأكدت عبر فرق التفتيش، أن العراق لا يملك سلاح تدمير شامل، يمكن أن يؤدي وجودها بالمنطقة، فشنّت الحرب عليه، بعد أن اطمأنت تماماً من عدم وجوده، وإن تذرّعت بوجوده لشنّ الحرب.

تمثّل الاختلال الاستراتيجي الثالث باستدارة إيران مع الرئيس روحاني، الذي ترافق وصوله للحكم مع تفجّر أزمة الكيماوي السوري، وتسريع المفاوضات مع الغرب بشأن برنامجها النووي. اختلف المحللون حول ما تمّ توقعه بين الطرفين، وحدود التنازلات والمكاسب الإيرانية، لكن تقديراً حذراً ومُنصفاً يدفع باتجاه أن إيران دورت زوايا سياستها الخارجية على نحو جعلها أكثر مرونة. لعلنا لا نُبالغ لو قلنا إنها انتقلت من خطاب عالي الوتيرة إلى موقع دفاعي محسوب بدقة، مع ما يقتضيه من خطاب وسياسة غير نشطة كالسابق، بما خص العداء لـ"إسرائيل".

نعتمد في قولنا السابق على تصريحات إيرانية، يُستفاد منها وقوع تبدّل على مستوى اللغة المُستخدمة والمفاهيم والرؤى، حيث صرنا نجد كلاماً من نوع: إن إدارة الحوار مع الولايات المتحدة على قاعدة المصالح وليس المبادئ، في قلب كلي للمبدأ، الذي طالما أعلنت إيران أنه يُنظّم علاقاتها الخارجية. يقع في ذات الإطار القول إن إيران ترفض حل الدولتين في فلسطين، لكن ليس لصالح حل تحدّثت عنه تاريخياً هو إزالة "إسرائيل"، بل لإجراء استفتاء يشارك به جميع المقيمين في فلسطين من عرب ويهود لتقرير مستقبل فلسطين، على ما قاله محلل سياسي إيراني، معروف بتعبيره عن توجهات النظام الإيراني، في حديث لتلفزيون الميادين مساء 2014/1/13، مثلاً!

أما وأن الشيء بالشيء يُذكر، فإن الانصراف الإيراني نسبياً عن الصراع مع "إسرائيل"، لا بدّ وأن يلعب دوراً في إضعاف الاتجاهات الفلسطينية الراديكالية، مثل حماس التي ستنضّر علاقتها أكثر بإيران، إلا إذا دوّرت حماس الزوايا بدورها. يقع في ذات سياق الانصراف عن الصراع مع "إسرائيل"، السلوك التركي نحو مزيد من تطبيع العلاقات مع "إسرائيل"، الذي يعود لما قبل 2013، ولذا لم نُدرجه في قائمة التحوّلات الاستراتيجية لسنة 2013.

لا شك أن استبدال عقلية وإدارة أيديولوجية إيرانية، بإدارة وعقلية أخرى تقوم على الحسابات الباردة، وتجسير المسافة بين المأمول والممكن؛ إدارة أكثر تصالحاً مع العقل والعصر وتخطب مساحات اجتماعية أوسع في داخل وخارج إيران، هي أفضل لمصالحها والقضية التي تحملها. لا شك أيضاً أن ذلك يُشكّل تحوُّلاً استراتيجياً له مترتباته وبدائله وسياقاته المختلفة، خاصة لناحية مكان وكيفية صرف إيران لفائض القوة لديها الآن والمستقبل؟

سواء قصدت إيران أم لم تقصد، فإن منطق الأمور يقول أن البيئة الأكثر حساسية وقابلية ليوحه إليها فائض القوة لدى إيران هو الخليج العربي، الذي طالما نظر لها باعتبارها الخطر/ التناقض الرئيسي، على ما صار معلنا وممارسا عمليا. يقع في ذات السياق، المدى الاستراتيجي الإيراني المعمول به؛ العراق، اليمن، باكستان، تركيا، أفغانستان، أما باقي الجمهوريات السوفيتية الإسلامية السابقة فمتروكة لتصارُع النفوذ بين الروسي والأمريكي.

يسمح ما تقدّم بافتراضين استراتيجيين:

(أ) تحوُّل مركز الصراع في المنطقة من الشرق الأوسط إلى الخليج والدول المجاورة لإيران.

(ب) تبدُّل طبيعة الصراع، من عربي- إسلامي في مواجهة "إسرائيل"، إلى عربي - عربي؛ عربي - إسلامي؛ إسلامي - إسلامي؛ سني - شيعي؛ معتدل - متطرف. ليس من الحكمة إخفاء حقيقة أن الجاري في العراق واليمن والبحرين ولبنان صار يحمل طابعاً مذهبياً صرفاً، بغض النظر عن النوايا والإدعاءات المُعاكِسة.

لا يقوم افتراضنا الاستراتيجي السابق على أمثلة معزولة، أو حتى مُتكرِّرة في غير بلد فقط، بل انطلاقاً من تحوُّل حمى الانقسام إلى دينامية شاملة تُعيد إنتاج كل حدث، مهما كان صغيراً أو كبيراً، قريباً أو بعيداً، على نحو انقسامي ومذهبي، ما يعني تملك الانقسام، مع تحوُّله دينامية، قوة دفع ذاتي لا تتضعب، ولن تتوقف إلا من خلال ديناميات مُعاكِسة، متوقِّرة، لكنها لا تجد من يُطلقها ويدفع بها. يتم كل ما تقدّم من ضمن بيئة دولية ترعى الانقسام وتُحفِّزه من ضمن سياسة معروفة وعتيقة قوامها الاحتواء المزدوج معطوفة

على نظرية فتنمة الحرب، ومقولة تغيير لون جثث القتلى، التي سادت خلال الحرب الفيتنامية، حيث يتكفل طرف محلي بطرف محلي آخر.

نجد مثلاً قريباً في تجربة الحرب العراقية - الإيرانية، التي أكلت موارد البلدين، فضلاً عن رساميل الخليج، طيلة عقد أو يزيد، وسمّمت مستقبل علاقة البلدين. يصح أيضاً مثل الحرب اللبنانية التي أنتجت لبناناً ضعيفاً ذهب إلى تسوية لأزمة، تكفّلت إنتاج سلسلة أزمات. أيضاً استنزفت مقاومة فلسطينية لعقد، خرجت بعده إلى تسوية معروفة بحيفها. أما سوريا، التي صرفت جُلّ جهدها على إدارة الأزمة اللبنانية، دون أن تُنتج حلاً، فكان ذلك على حساب جهد يجب بذله على رعاية الوضع الداخلي لسوريا، الذي أهمل كثيراً، فكان الانفجار كبيراً.

عبثاً نُدرِك أبعاد ما يجري تنفيذه إقليمياً، من خطوات منفردة، بمعزل عن استدارة استراتيجية دولية تمت إثر 2001/9/11، وتقوم على إطلاق ديناميات أيديولوجية وعمليات مُعاكسة للأيديولوجية الإسلامية الصاعدة، خاصة مع تحوّلها جهادية وجعل عملها ضدّ الغرب يشمل العالم ككل، وهو ما بلغ ذروته مع تفجيرات نيويورك 2001؛ بالي 2002؛ مدريد 2004؛ لندن 2005. مع قدر متدنٍ من المغامرة، يمكن القول أن الغرب يتصرف انطلاقاً من قناعة أن الإسلام دين إرهابي بطبيعته، وأن المجتمعات الإسلامية إرهابية كمجتمعات بالمبدأ، والحل هو أن تتكفّل ببعضها بعضاً، من خلال استراتيجية الاحتواء المتبادل، التي وقع جميع الأطراف في حبالها.

هذا هو التحوّل الاستراتيجي الدولي التأسيسي الناظم لما عده، وفي سياقه تم وضع ما طرأ على موقع إيران روحاني من احتمال تحوّل استراتيجي. وإذ أولينا أهمية تأسيسية لإيران فلأنها الطرف الرئيس أو بالواسطة، في الحرب المذهبية البديلة المنوي إشعالها، بل القائمة فعلاً، دون أن يعني ذلك تقليل من مسؤولية الآخرين رهنأً، أو من الإرث التاريخي الذي يُستعاد من خلال أسوأ ما فيه، ويسيء للإسلام، أكثر مما يسيء لهذا المذهب أو ذاك.

إذا كان علينا مواجهة الحقيقة ودفع الأمور إلى أقصى مداياتها، فإن الواجب يقتضي التنبيه أن الطرفين المؤهلين لإدارة الصراع المذهبي في المنطقة، بل يديرانه قولاً وفعلاً، ليسا بمنأى عن مفاعيله وارتداداته

الداخلية، ولا نقصد على السعودية، وإيران فقط، بل أيضاً على صورة الإسلام نفسه، الذي لا يبقى هو نفسه إن أنكر علي أو سقّه عمر، وأنه لم يكن يوماً من عهدة عمرية، أو قولاً بأنه لولا علي لهلك عمر، أو اللهم أعز الإسلام بأحد العُمَريين. عبثاً يُصدّق غير المسلم أنه إذا كان المسلم لا يحترم أخيه المسلم الآخر، فكيف له أن يحفظ غير المسلم؟

في ختام النقطة، يمكن القول إن ثمة تحوُّل استراتيجي مؤكد، ترتّب على وصول الرئيس روحاني للسلطة، لكن ذلك يحتمل اتجاهين متناقضين تبعاً لكيفية التعامل مع فائض القوة الإيراني؛ هل ستنفذ سياسة الاحتواء المزدوج، وبكلمة أدق التدمير المتبادل، وبالتالي ستتكرر مأساة حربي الخليج، ويتم حرق الأخضر واليابس، على مستوى المنطقة، التي ستذهب في حروب مذهبية تطال تركيا وباكستان وأفغانستان أيضاً وأيضاً، أم سيحدث العكس، وتوظّف الطاقات المتاحة لمصلحة الجميع، ولأهداف مشتركة ومتكافئة ومتصالحة مع الطبيعة والتاريخ؟

قبل مغادرة النقطة الحالية نحو نقطة ثانية، علينا الإشارة إلى أن النقلة النوعية التي تمت في الإدارة الإيرانية مع وصول روحاني للرئاسة، تدفع إلى التفاؤل بإمكانية إدارة العلاقات العربية - الإيرانية من ضمن نفس تصالحي ومتكافئ يجعل الجميع رابحاً، كما أديرت العلاقات الغربية - الإيرانية.

نرجو أن لا يُعكر ذلك أثر جانبي، هو عبارة عن همهمات في بعض الشارع العربي لناحية التمني لو أن الحكمة التي أدير بها الملف الإيراني فخرج بأقل الخسائر من أزمته مع الغرب، توفّرت بنفس القدر عند معالجة الملف السوري، فلم تُدمّر سوريا، كما دُمّر العراق قبلها. ربما في وعي ما جرى وجمع الحكمة لحسن النية، بعض تعويض وتقدير أمد المعاناة والتدمير في العراق وسوريا وغيرهما.

تمثّل الاختلال الاستراتيجي الرابع في قتال حزب الله بسوريا لسبب مُعلن من قبله هو مواجهة التكفيريين وإبعاد خطرهم عن لبنان، عبر حرب استباقية عليهم في سوريا. ليس سراً أن مشاركة حزب الله هي لاعتبارات أكثر استراتيجية مما سبق وتتصل بمكانة سوريا في انتظام خط الجبهة الممتد من لبنان إلى إيران عبر سوريا والعراق.



دون دخول في تحديد أو تقييم أسباب مشاركة حزب الله، أو مقدار الحكمة في تلك المشاركة، لكن حصيلة الأمر أن الجهد الرئيسي لحزب الله صار موضوعياً في مكان آخر غير الذي ارتبط تأسيساً به. عنى ذلك لكثيرين أنه صار طرفاً في نزاع مذهبي، سواء قصد ذلك أم لم يقصد، أخرجته من مظلة الإجماع إلى دائرة الانقسام، ما صب زيتاً على نار، وماء في طاحونة الحروب المذهبية بالمنطقة، خاصة اليمن، سوريا، العراق، لبنان.

على خلاف كل ظن، وعلى عكس ما يجري التركيز، فإن قوة حزب الله، وقبله المقاومة الفلسطينية، وكل مقاومة، ليست فقط في كمية السلاح ونوعيته أو عدد المقاتلين أو حجم المؤيدين من الطائفة المعينة التي انبثق عنها واعتمد عليها، بل أيضاً في نبل الفكرة؛ قوة النموذج المستمدة من أخلاقيته؛ إطلاقيته؛ جمعيته؛ تركزه حول فكرة الحق، ما يجعل مساحته من مساحة الأمة بكاملها، عربية كانت أم إسلامية أو حتى إنسانية أو علمانية.

محل الملاحظة والتخوف واعتبار أن استدارة استراتيجية حدثت على صعيد أداء حزب الله، ليس فقط لأنه ذهب في خيارات سياسية وقتالية ليست محل إجماع، في لبنان أو سوريا وغيرهما، على الرغم من كل الأسباب الموجبة التي يقدمها لتفسير وتبرير ما فعله، بل أيضاً من ظنّ حزب الله أن خسائره في سوريا مُبررة ومحمولة وقابلة للتعويض، حين حصرها بالرجال والعتاد، وعدم الانتباه كفاية إلى خسارات فادحة أخرى لا تُعوّض بسهولة البتة.

لم يُحرّر حزب الله فلسطين، أو حتى شبراً منها، لكنه برهن فكرة؛ وأكد باللموس إمكانية هزيمة "إسرائيل" في جنوب لبنان مرة، وشمال "إسرائيل"، ربما، في مرة أخرى مستقبلاً. هذا ما برهنته المقاومة الفلسطينية والجندي العربي الأردني، في معركة الكرامة سنة 1968، حيث هزمت "إسرائيل". تم إثباته أيضاً في عبور قناة السويس سنة 1973، الذي أكد أن العربي المصري ليس جاهلاً، بل عبقرية عسكرية وإرادة فولاذية، كزرها هاشم المعلا، رمزاً نبيلاً وشجاعاً وذكياً للعسكرية السورية، حين أوقف بعبقريته ورجاله الجيش الصهيوني وردّه في عين زحلتنا سنة 1982، مثله مثل عبد الله صيام، شهيداً وفخراً للعسكرية الفلسطينية على محور خلدة - الشويفات سنة 1982.



خلاصة القول، ما تم خلال سنة 2013 من تدخل في سوريا، مُحالاً على ممارسات أخرى محددة، مس بالفكرة التي جسدها حزب الله، الذي يتعرّض منذ فترة طويلة لإعادة تعريف مُعادية، ومن ضمن قاعدة معروفة، هي أن خير وسيلة لضرب فكرة معينة هي تدنيس سمعة صاحبها، كيفما اتفق. ثمة خسارة ثانية لا تُعوّض، فضلاً عن المساس بالفكرة، هي فقدان المرجعية؛ المركز محل الإجماع المتّزه، محط ثقة الجميع، الذي يُساعد جميع الشرفاء المظلومين ويُساعد كل الشرفاء والمظلومين، من غير المسلمين أو المتدينين، فكم بالحري المسلمين.

هذه هي الاختلالات الاستراتيجية الأربع؛ مصر، سوريا، إيران، حزب الله، المُستجدة في 2013، ما عني ثلاثة أمور بالغة الأهمية هي: (أ) ضعفت البيئة الاستراتيجية للقضية الفلسطينية 2013، خاصة في حلقتها المصرية والسورية. (ب) أعيد ترتيب الأولويات، وهدف الصراع من وطني أو قومي أو ديني مع الخارج، إلى صراع داخلي مذهبي، يخاض أحيانا تحت عنوان الحرب ضد التكفيريين، وثمة من يحل الإرهاب عدواً بديلاً عن "إسرائيل". (ج) تمت زعزعة فكرة المقاومة، وضعضة النموذج الجامع؛ المركز المرجعي للمقاومة، ممثلاً بحزب الله، الذي لم يتبوأ أحد موقعه الإجماعي، منذ جمال عبد الناصر في ذروة مجده مع تأميم قناة السويس، وإقامة الوحدة سنة 1958.

ثمة اختلال خامس، لا يرتبط بتجربة معينة حصراً، ولعله الأخطر والأعمق، هو تدمير فكرة المطالبة بالحق والأمل بالتغيير، في ضوء ما انتهت إليه مخاضات ما بعد الربيع العربي، الذي كان عبارة عن انفجار الجوف العربي وتناثر كل ما فيه، وما بعثه من آمال تختلف باختلاف صاحبها، على المدى من الفلسطينيين، الذين طالما أقاموا ربطاً مُحكماً بين بؤس الوضع العربي وبؤس واقع الحال الفلسطيني، فكان الربيع العربي وعداً لهم بأن يكونوا مع وضع عربي أفضل، إلى المواطنين البُسطاء الذين حلموا بحرية ورغيف، إلى أقصى العلمانيين والديموقراطيين والمستضعفين والمهمّشين، من أقليات دينية أو عرقية، حلموا بدولة مدنية ودستور يحفظ حرية الضمير والمُعتقد.

لقد ربح النظام العربي ميئاً من النظام الأمني والزبائني الذي أقامه، أكثر مما ربح منه حياً، حيث أقام ربطاً مُحكماً بين وجوده وبين بقاء الدولة نفسها، وقايض المواطن بين حريته ورغيفه وبين أمنه. خرج العربي في ربيع، صار خريفاً مع انهيار النظام العام، والعجز عن توليد البديل بالمبدأ، فكم بالحري الأفضل، على ما



تدل تجارب تونس وليبيا ومصر. يُقدّم الممثل السوري، على ما انتهى إليه، تأكيداً لمقولة: الآتي أسوأ، التي تعني تحريم حتى التفكير بالتغيير. ثمة من أوجز الوضع قائلاً: ليس المطلوب التحول نحو الأفضل، بل الحفاظ على الوضع القائم!

نخلص في ضوء الاختلالات الخمسة المذكورة، إلى أن البيئة الاستراتيجية للقضية الفلسطينية تحولت سنة 2013 نحو الأسوأ، ما يدفع لتوقع الأسوأ فلسطينياً وذلك على خلفية أن كل خسارات القضية الفلسطينية تمت إثر كوارث عربية، كان لها ترجماتها الفلسطينية الفورية. لقد انتكست مع هزيمة 1967 فكان القرار 242. ومع خسارة حرب 1973، بحصيلتها النهائية، فُتح باب التسوية جدياً. قاد اجتياح "إسرائيل" للبنان وخروج قوات المنظمة منه سنة 1982، إلى المنفى التونسي وفاس الثانية. قادت حرب الخليج الأولى إلى مدريد فأوسلو... إلخ.

وعليه، لا نجازف لو افترضنا أن ما نحن عليه الآن من وضع عربي يزداد اختلالاً، سيدفع إلى اشتداد الضغط على الفلسطينيين، الذين يواجهون هذه الأيام اتفاق إطار يؤمّن للإسرائيليين مكاسب جديدة، كما صار معروفاً. وكما صار معروفاً أيضاً، يستغل الراعي الأمريكي صعوبات الوضع العربي وتناقضاته لتوظيفها في الضغط على منظمة التحرير الفلسطينية، لتدفع من حسابها الوطني كلفة الرضا الأمريكي عن هذا النظام العربي أو ذاك.

ثالثاً: تطورات المصالحة الفلسطينية والمسارات المحتملة:

على أرضية ما تقدّم من اختلالات استراتيجية شهدتها المنطقة سنة 2013، يمكن قراءة احتمالات المصالحة الفلسطينية - الفلسطينية، التي لم تكن يوماً بعيدة عن تجاذبات البيئة العربية والدولية الحاضرة والمؤثرة على مجمل الشؤون الفلسطينية، ومن ضمنها مصالحة حركتي فتح وحماس، حيث يقوم الخلاف الذي يحتاج مصالحة.

تحدثنا في القسم السابق من البحث عن تحولات عرفتها البيئة الخارجية للقضية الفلسطينية، واستطراداً المصالحة الفلسطينية، التي لا بد وأن تتلقى ارتدادات تلك التحولات، خصوصاً المصرية منها، التي تركت أثراً مباشراً على توازن القوى بين حركتي حماس وفتح، تبعاً لصعود الإسلاميين إلى الحكم في مصر الذي أفضى



إلى استقواء حركة حماس، ثم استقواء حركة فتح، بعد الانقلاب على الإسلاميين في مصر، والذي نزل برداً وسلاماً على فتح!

كالعادة، تسرّع الفلسطينيون، وباعوا جلد الدب قبل أن يصيدوه! بنوا قصورا في الهواء، ورقصوا طرباً قبل أن يتأكدوا من ماهية العرس الدائر، وهل أن ما يحدث في خدمتهم، أم أنهم في الحالتين معاً، قبل وبعد الانقلاب على الإسلاميين في مصر، كانوا في خدمة الآخرين، ليس بمعنى التساوق مع خطاب غرضه تشويه حماس وأنها موظفة في خدمة المشروع الأم للإخوان المسلمين، بل بمعنى أن حماس وفتح تجاهلنا حقيقة أن السياسة الخارجية المصرية، لا ولم تتفرّر يوماً على هذا النحو غير الدوّلي، بل إن لها تقاليداً ومعاييرها الراسخة على هذا الصعيد.

أيضاً وأيضاً، لم ينتبه الفلسطينيون كفاية إلى أن منطق السياسة يقول بتكثيف الطرف الأصغر والأضعف، سواء أكان فتح أو حماس، لصالح الطرف الأكبر والأقوى، لا العكس. لا يعني ما تقدّم فشلاً فكرياً وسياسياً فلسطينياً فقط، بل يؤكد أيضاً على مركزية العامل الخارجي في الحياة الداخلية الفلسطينية، ومن ضمنها المصالحة، التي ستعاني طويلاً إذا ما بقيت الأطراف الفلسطينية تتصرف على نحو فئوي، وليس على نحو دّولتي، بمعنى التمييز الدقيق بين ما يقع تحت سقف العمل الحزبي وبين ما يخص السياسة؛ المصالح العُليا الفلسطينية، التي لا تُقرّر حزبياً بل وطنياً، وذلك لضمان وحدة التمثيل الفلسطيني، بما هو أحد وجوه وحدة الشعب والأرض الفلسطينية.

نعم، إن المُعضلة هي في الخلط، كيلا نقول المزج اللفظي، بين ما هو خاص وفئوي، وبين ما هو عام ووطني، ومماهاة هذا بذاك، بمعنى أن ما هو لصالح فتح أو حماس، هو لصالح فلسطين والعكس بالعكس. لم يعد سراً مترتبات ذلك وخطورة مماهاة القضية الفلسطينية؛ فلسطين بالتنظيمات الفلسطينية، المُختصرة بزعامة هذا التنظيم أو ذاك، ما عني أن القضية الوطنية ستصاب بأزمة تبعاً لوضع هذا التنظيم أو ذاك الزعيم. يوماً ما سيكتب التاريخ أن القضية الفلسطينية؛ فلسطين ترهّلت لأن هذا التنظيم أو ذاك شاخ، وأنها شاخت لشيخوخة زعيمها. ليس أدل على ما تقدّم من أنه عند كل هبة ربح خلاف يبدأ فك الهيئات الوطنية والعبث بها ونكرانها!

يكشف المثل المصري، الخاص بوصول الإخوان المسلمين إلى سدة لحكم، ثم الانقلاب عليهم، عن هشاشة فكرية وسياسية فلسطينية فادحة، تتمثل بأن الفلسطينيين يبنون مواقفهم على أساس المصالح الفئوية الخاصة، وليس على أساس القضايا والمبادئ العامة، التي تُفسّر، فيما تُفسّر، أزمة الثوابت الفلسطينية، التي نرميها عند أول مفترق طرق، ربطاً بأن المبادئ والثوابت تحترم وتبقى حين تُناسب مصالحنا، وإلا فلا حياة لها ولا بقاء!

يقع في نطاق الكوميديا السوداء منظر فلسطيني حماس، وهو يدين بقوة ومرارة الانقلاب على رئاسة مرسي في مصر، دون أن تهتز شعرة من رأسه فيندكّر قيام حماس بانقلاب في قطاع غزة تحت ذات الذرائع التي قدمت لتبرير الانقلاب على الرئيس مرسي. أما فلسطيني فتح، واستطرادا منظمة التحرير الفلسطينية، الذي لا يمل الحديث عن "الانقلاب الحمساوي الأسود"، فإنه "يتلذذ" بالانقلاب على حكم الإخوان المسلمين في مصر! كان مُسلياً حد البكاء منظر الديموقراطيين الفلسطينيين يُهلّلون لإسقاط حكم الإخوان المسلمين بيد العسكر، بالضبط، كما سعد كثيرا بعض الإسلامويين والماركسويين لضرب نظام عبد الناصر في 1967 على يد "إسرائيل"!

تريد الفقرات السابقة القول إن الفلسطيني الرسمي عامة، بموجب المواقف والممارسات المؤكدة، وعلى خلاف كل الإدعاءات المُعاكسة، ليس صاحب مبادئ؛ روى استشرافية؛ فكر سياسي، بل صاحب مصالح، وعلى الرغم من كل ما يُعلنه ويبيديه من إصرار على الثوابت والدولة والسيادة والقضية العامة، فإنه لم يُغادر يوماً الفئوية والشخصانية وأولوية المصالح الآنية والعاجلة على المبادئ والسياسات العليا والمصالح الوطنية بعيدة المدى.

وبالمعنى المشار له، ليست أزمة الانقسام الفلسطيني، التي تجري مُعالجتها بمصالحة، إلا مثلاً - عَرَضاً لمرض هو أزمة المشروع الوطني الفلسطيني؛ أزمة الشخصية السياسية الفلسطينية، التي تعاني اختلالاً على مختلف المستويات، بما في ذلك انقسامات التنظيمات الفلسطينية نفسها، التي تُعاني تشقّقاً أين منه شِقاق فتح وحماس.

على خلاف ما يروّج، لم تنتج أزمة العمل الوطني الفلسطيني المعاصر، من انقسام حصل سنة 2007، هو محل حديث المصالحة هذا، بل كان الانقسام تعبيراً عن أزمة العمل الوطني نفسه. تُذكر بذلك، لأن ثمة من يُعلّق أزمته الذاتية، وأزمة القضية الفلسطينية برمتها على الانقسام، الذي كان فادح النتائج، دون أدنى شك، لكن الحقيقة تقتضي تذكّر أن أزمة العمل الوطني الفلسطيني بدأت قبل ولادة حركة حماس سنة 1987، ولمن يشاء قبل ولادة حركة الجهاد الإسلامي ومثلها حزب الله، وصولاً لظهور الجمهورية الإسلامية في إيران سنة 1979!

وإذا قادت حماس انشقاقاً؛ انقساماً على فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية سنة 2007، فإن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، قادت قبل ذلك بثلاثين عاماً أو يزيد انشقاقاً؛ انقساماً مؤدياً ومُشابهاً. كان لفتح نصيبها في الانقسام الفلسطيني التاريخي، حين مثّلت طيلة عقد الستينات من القرن العشرين خروجاً على التيار السياسي المركزي في الساحة الفلسطينية، ممثلاً حينذاك بالتيار الناصري وخطابه القومي، وصولاً إلى تخوين إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية سنة 1964 بالمبدأ، ومن هنا كان تسريع "فتح" إعلان نشاطها المسلح مطلع 1965.

لمن يريد متابعة الانقسام تاريخياً يستطيع العودة قرناً للوراء؛ إلى صراع الحسينيين والنشاشيبيين؛ المجلسيين والاستقلاليين. شاء عبث التاريخ بقاء المجلسيين التقليديين على تمسّكهم بفلسطين، أما رموز حزب "الاستقلال الفلسطيني"، فسرعان ما صاروا بين أركان المملكة الأردنية الهاشمية، الناتجة عن إلحاق الضفة الغربية بشرق الأردن!

تقول الصفحات السابقة الكثير، وإن كان بالإمكان إيجازها بأن التاريخ الفلسطيني منذ حوالي قرن، هو تاريخ من الانقسام السياسي والتناحر الداخلي، سواء بين التنظيمات أو داخل التنظيمات نفسها، ما قد يوظّفه البعض في خدمة فرضية أن الانقسام هو من طبائع الأمور الفلسطينية، وأنه تغلّب دائماً على المصالحة والوحدة.

يقود ما تقدم إلى أسئلة من نوع: هل كان الانقسام الفلسطيني لمجرد الانقسام؟ هل يمكن تحقيق الوحدة والمصالحة مع الآخر، في ظل دمج الوطني بالفئوي بالشخصي؟ أليس ذلك وصفاً لانشقاق دائم وقاتل؟ هل

يمكن إقامة استقرار سياسي، دون نظام سياسي سليم بالمعايير الحديثة المُتعارَف عليها، مع ما يقتضيه من ثوابت ومبادئ وسياسات عُليا، ومصالح وطنية ومؤسسات حُكم تقوم على الشفافية والقوانين المكتوبة وتداول السلطة؟

يماهي الحوار الدائر حول المصالحة الفلسطينية، بما في ذلك الفقرات السابقة، وكأن الانقسام الفلسطيني، منذ كان وكيفما كان وأينما كان، هو شر مطلق يجب تصحيحه بالمصالحة والوحدة. يمكن لأي كان أن يسأل: هل العبرة في الانقسام أو المصالحة، أم أسبابهما ومضمونهما؟ هل كان صراع الحسينيين والنشاشيبيين دون معنى؟ هل كان انشقاق فتح عن التيار القومي دون مُبررات؟ هل خرجت الشعبية في السبعينات على القيادة الرسمية للمنظمة إلا تحت اعتقاد أن المنظمة ذاهبة بالقضية إلى مكان خطأ. هل كان قدوم التيار الإسلامي دون سياق تاريخي؟ من يجرؤ على إدانة الانقسام؛ الاختلاف بالمبدأ دون إغلاق الأبواب على كل تغيير؛ أي الموت سياسياً!

يحلو للفلسطينيين، أو بعضهم، على الأقل، تبرير خلافاتهم، بأن المشروع الصهيوني، قبل وبعد إنشاء "إسرائيل"، شهد انقساماً وتنازعاً حزبياً مريراً ومديداً، أين منه الانقسام الفلسطيني، ومع ذلك تمكّنوا من الوصول لأهدافهم؟ ذلك الإدعاء ناقص لأن الصهيونيين عرفوا كيف يتوحدوا وكيف يتصارعوا، وحدود المسافة بين الانقسام الإيجابي، بما هو تعبير عن تنوع وحيوية، وبين كل ما هو تخريب وتغليب للتناقض الثانوي على الرئيس.

منذ مؤتمر الرملة في 1906، أدرك الصهيونيون استحالة تحقيق مشروعهم إلا من خلال الوحدة القائمة على الشراكة الفعلية، والصراع نحو الهدف، وليس على الهدف. كان لهم ذلك لأنهم قرنوا وجود التنظيمات الصهيونية المختلفة، بتأسيس النظام السياسي الصهيوني الواحد؛ ما فوق المنظمات، التي تجد نفسها فيه لأنه أكبر منها. أما حين يصير النظام العام أصغر منها، أو من أحدها، فإنه لا يعود نظاماً سياسياً عاماً. كانت التنظيمات الصهيونية في خدمة النظام السياسي العام وليس العكس، على جاري الحال في المجتمعات المأزومة حد الانفجار.

لا نحتاج إلى تدقيق كثير لنكتشف أن الأمور مقلوبة عندنا، أو لنقيس على غياب النظام السياسي العام، غياب المشروع الوطني الفلسطيني العام، الذي لا بدّ وأن يكون مأزوماً بالأصل والنتيجة، بالحاضر والمستقبل، لأن الفعل السياسي الفئوي الذي لا يستطيع إنجاز وحدة فلسطينية داخلية، عبثاً يستطيع إنجاز أهداف وطنية عليا.

لكن هذا هو واقع الحال، وأزمة المصالحة الفلسطينية، هي من أزمة المشروع الوطني الفلسطيني، من أزمة النظام السياسي الفلسطيني، الذي لا مجال لوجوده دون مضمون سياسي يجد الجميع أنفسهم فيه. على الجانب الآخر، فإن سبع سنوات من الانفصال/ الانقسام، تعني امتلاك الانقسام أسبابه الموضوعية، وإلا لما عاش لحظة واحدة. فضلاً عن هذا وذاك، لو لم يكن في الانقسام مصلحة لهذا الطرف أو الآخر لما كان أبداً أو وَقَعَ أصلاً!

لن أذهب في متاهة المشروع الوطني الفلسطيني، وما إذا كان موجوداً أم لا، والمعيار الصالح للحكم بشأن ذلك، أو طبيعة أزمته الحادة، بدليل جمود المشروع المقاوم، كما يُسمى نفسه، وانسداد أفق مشروع التسوية، بلغة أصحابها. سأصرف الجهد باتجاه أزمة النظام السياسي الفلسطيني، الذي حلّت محله التنظيمات الفلسطينية التي لم تُنشئ يوماً نظاماً سياسياً، بل محاصصة فصائلية. حين نقول: "نظام سياسي"، فالمعني بذلك: الرؤية السياسية، والأدوات السياسية لتحقيقها، وبما هو مرجعية يُقاس بناء عليها مدى حُسن انتظام الحياة السياسية الفلسطينية؟

لعل المثل الأبرز على أزمة نحن بصدها هو ما حدث سنة 2007 من انقلاب، بلغة البعض، وحسم عسكري بلغة البعض الآخر، ما يقتضي سؤالاً هو: هل زالت أسباب الانقلاب؛ الحسم العسكري لتعود المياه إلى مجاريها. لعل السؤال المُكَمَّل، بل المفارقة، هو كيف أن حماس صاحبة الانقلاب، صاحبة الحسم العسكري، هي نفسها من كان يتولى السلطة الرسمية حين قامت بانقلابها على النظام السياسي الذي كانت تتولى قيادته رسمياً!

دون دخول في تفاصيل الانقلاب والانقلاب المضاد والحرب الاستباقية بين مراكز القوى أو بين مراكز القرار الفلسطيني، بين جهة تحكّم رسمياً ولا تحكّم فعلياً، وأخرى تحكّم فعلياً ولا تحكّم رسمياً. كل هذا، أصحّ



كلياً أو جزئياً، أو حتى لو لم يصح البتة، فإن مجرد وقوع الانقلاب سنة 2007، كان يعني بالمعنى الاستراتيجي؛ النظامي، أن النظام العام الفلسطيني لم يكن يعمل بشكل صحيح، على خلاف الوهم الذي ساد بعد إنجاز الانتخابات سنة 2006، وانتقال السلطة التي لم تنتقل عملياً. لا يُغيّر من المبدأ أن حماس استبقت انقلاباً كان يُعدّه محمد دحلان ضدها، الذي لو صح ينفع تأكيداً إضافياً وقوياً على أن النظام السياسي الفلسطيني لا يعمل.

هل يعني "النظام السياسي الفلسطيني لا يعمل"، سوى أنه ليس موجوداً في حيز الواقع لينظم إدارة الحياة السياسية وعلى رأسها ضمان سلامة انتقال السلطة السياسية بين أطراف العملية السياسية. ما يؤسف له، مازال هذا الأمر غائباً عن جدول أعمال المصالحة الفلسطينية، التي لا تكون قادرة على الاستمرار، إلا على أرضية إصلاح النظام السياسي، لتكون مصالحة وثقة وضمن تداول السلطة، وعدم وقوع انقلاب أو انقلاب مضاد!

وبالمعنى المشار إليه، فإن غياب النظام السياسي الفلسطيني الصالح، يعني أن كل ما يتم وسيتم تحت عنوان مصالحات، ليس إلا عملاً مؤقتاً فنوياً قوامه إعادة إنتاج نظام المحاصصة وتوازن القوى والتريص المتبادل، لأنه لا ضمان البتة من عدم تكرار ما وقع سنة 2007، واستمر على نحو أو آخر طيلة الفترة الممتدة حتى الآن.

إذا كان سؤال النظام السياسي الفلسطيني هو جوهر المصالحة بمعنى الإصلاح، فإن روح النظام السياسي الفلسطيني هي السياسة العليا؛ الأهداف العليا التي يجب أن يتجه نحوها الاجتماع السياسي الفلسطيني برمته. وعلى هذا الصعيد، فإن البرامج الرسمية المعلنة للطرفين على تناقض كامل، ما يطرح سؤالاً مفتاحاً حول البرنامج السياسي المُعتمَد؛ هل هو برنامج حماس، أم برنامج حركة فتح؟ من سيتنازل لمصلحة من؟ هل من نقطة وسط؟

ليست سراً محاولات تدوير الزوايا، وغض طرف يكاد يصبح إغماضاً، لكن واقع الأمور ليس على مقياس ما يحاول الفلسطينيون تدبيره من تواطؤ إيجابي أو سلبي بينهما، فتمضي حركة فتح في برنامج وخطاب

التسوية، كأن شيئاً لم يكن، وتمضي حركة حماس في خطابها المقاوم، الملجوم بهداناتها المديدة، وكأن شيئاً لم يكن أيضاً!

كان هذا المخزج - التفاهم - التواطؤ الفلسطيني الداخلي الذي قامت عليه مشاريع المصالحة سابقاً، لكن عقبات فلسطينية داخلية مشتركة من حماس وفتح، حالت دون إتمامها، مُتساوقة مع عراقيل خارجية متنوعة ومتناقضة من تنوع وتناقض الأطراف الخارجية التي لها تأثيرها على قراري فتح وحماس لناحية عدم إتمام المصالحة.

أما وقد تعطلت المصالحة الفلسطينية لسبع سنوات، فهذا يعني أن قراراً خارجياً حاكماً، على الضفتين، كان يحول دون تطبيق الاتفاقات الناجزة والعديدة بين حركتي حماس وفتح. بكلمة أخرى، ممنوع إنهاء الانقسام الفلسطيني، حتى ولو أبدت حركة حماس كل تهاون سياسي ممكن، يُسهّل أمور التسوية، إن كان من تسوية، لكنه يحفظ لحماس ماء وجهها السياسي. يخطئ من يظن أن المقصود بذلك هو إجهاد ومحاصرة حماس فقط، بل أيضاً فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية، والشعب الفلسطيني، الذي أُريد له أن يبقى مثقلاً بهم الانقسام وشمّاعته.

بعد فوات الأوان ربما صار على الفكر الفلسطيني أن يسأل عن نشوء أزمة المعابر بين غزة ومصر في فترة قريبة تالية لوقوع انقلاب سنة 2007. جاع الغزيون وخرجوا عن طورهم وكسروا الحواجز وعبروا الحدود المصرية لتبدأ ظاهرة الأنفاق التي أصبحت الشريان البري الوحيد تقريباً مع مصر، حيث تتدفق البضائع المهرّبة على السوق الغزية عبر الأنفاق، وفي آن كانت عائدات الأنفاق تؤمن مورداً مالياً هاماً يُغذي خزينة حكومة حماس.

لم ننتبه أو تعمّدنا تجاهل معنى تحويل تجارة قطاع غزة من فوق الأرض، وعائدات شرعية تذهب لحكومة رام الله، إلى تجارة تحت الأرض وعائدات تذهب لحكومة حماس. تناسياً أن ما كان يتم عبر الأنفاق لم يكن تهريباً يتم غصباً عن السلطات، بل كان يجري بمعرفة "إسرائيل" ومصر حسني مبارك، بكل ما كان يمر عبرها بالاتجاهين.

لو انتبهنا كما يجب، وفي الوقت المناسب لبحثنا عن السبب البعيد، وهو إيجاد قاعدة اجتماعية وأصحاب مصالح يساندون انقسام غزة عن الضفة الغربية، وإيجاد تجارة غير شرعية، تُقدَّر عوائدها بما يُقارب المليار دولار سنوياً، على ذمة بعض، تحدث أيضاً عن إنتاج ألف مليونير جديد في قطاع غزة بسبب الأنفاق. لا أجازف كثيراً لو قلت أن عقلاً خبيثاً هائلاً ومُرْكَباً كان يُدرك دور كل ذلك في إدامة حالة الانقسام ووجود مكاسب مليونية خلفه.

لا يتسع المجال لعرض كافة الوسائل التي يتم اللجوء إليها لتعزيز ديناميات الانقسام وتكريس سلطة فلسطينية موازية في قطاع غزة، لكننا نؤكد على أن هدف ذلك كان تجميد الوضع الفلسطيني العام عند حالة الانقسام الراهنة، وفي ذات الوقت تكريس الأساس الموضوعي لفصل قطاع غزة عن الضفة الغربية؛ نفسياً ومادياً.

نعم، لم ننتبه لهدف تأسيس قاعدة مالية لحماس في قطاع غزة، بما هو تعزيز لدينامية الانفصال، وفي ذات الوقت الاحتفاظ بقدرة خنق قطاع غزة في اللحظة المناسبة، أو التي قد تستدعي ذلك، ربطاً بنضج الظروف السياسية؛ البيئة الاستراتيجية المواتية، وقد لاحت مع التطورات التي شهدتها مصر بعد الانقلاب على حُكم الإخوان المسلمين، الذي تحوّل حرب إبادة سياسية فظة لهذا الحزب السياسي بكل ما يُمثل، وكل من يرتبط به.

لا حاجة لمزيد من التفاصيل أو التقديرات لارتدادات ما يجري في مصر فلسطينياً، التي أصبحت وقائع ملموسة من خلال محاصرة قطاع غزة، بعد تدمير الأنفاق من ناحية وإغلاق المعابر مع "إسرائيل"، تحت ذريعة أو أخرى. لا مُجيب على من ينادي، ولا حديث عن مصالحة أو من يتصالحون، بل دعوة للذهاب في آليات نصت عليها اتفاقات المصالحة السابقة، وغرضها ترتيب انتقال السلطة عبر صناديق الاقتراع، نعم، لكن في ظل وبعد حصار قاس نُحْمَل مسؤوليته حركة حماس، فيعاقبها الجمهور الفلسطيني انتخابياً.... وبقية القصة غير معروفة.



رابعاً: خلاصات واقتراحات:

نعم، بقية القصة غير معروفة لناحية أن العبرة ليست في تفعيل آليات الانتخابات الفلسطينية العامة، لكن ما ليس معروفاً هو من ضمن أية سياقات وأهداف، وهل من ضمان لعزل ما يجري فلسطينياً عما يجري إقليمياً، وتحديدًا تعميم أو عدم تعميم النموذج المصري لتداول السلطة، ليس بمعنى عدم تكرار الانقلاب على حكم الإخوان المسلمين فقط، بل أيضاً تطبيق ذهنية العزل، وما يتبع ذلك من بشاعات نراها ماثلة أمام أعيننا.

لقد وقع الضرر بمعنى أن الذهاب لصناديق الاقتراع، حتى ولو تم بسلاسة، فهو يتم انطلاقاً من النظام السياسي الفلسطيني المأزوم، الذي يحتاج إصلاحاً وتحديثاً لتجنب ما حصل بعد انتخابات 2006، وانكشاف أمر النظام السياسي الفلسطيني عن ازدواجية سلطة وأزمة حكم تأتت عن انتخابات وحكومة 2006 صعوداً.

أشار القسم الأول إلى ما لحق بالبيئة الاستراتيجية من تحولات لا بد وأن تكون لها آثارها الفلسطينية الداخلية، ما يقتضي تنبهاً جدياً إلى إجراءات اللحظة، والانتقال من هدف المصالحة وترتيب البيت الفلسطيني لمصلحة البيت الفلسطيني، إلى شبك لعبة ترتيب المنطقة بعد تفتيتها، الجارية على قدم وساق. هذا ما يُعيدنا إلى كارثة الاستقواء بالخارج على الوضع الداخلي، الذي تقول الخبرة التاريخية كم كان ثمنه فادحاً على الجميع.

إذ نرجو صادقين أن لا يكون فات الأوان على مقترحات عملية ومبادرات سياسية، فأن كل ما يمكن قوله على هذا الصعيد هو أن ينتقل الفلسطينيون من نظام سياسي راهن؛ مؤقت ومقصل على مقاس التنظيمات، إلى نظام سياسي دولتي عصري، يضمن ممارسة وتداول السلطة على نحو ديمقراطي، ما يقطع دابر الانقلابات.

يعني ذلك فيما يعني، انتظام الحياة السياسية الفلسطينية خلال الفترة المحددة دستورياً للفريق الحاكم وراء البرنامج الذي حظي بالأغلبية، حيث يجب أن يقف الجميع ورائه، بانتظار دورة انتخابات أخرى في موعدها، تؤكد أو تُعطل المسار السياسي الفلسطيني، الذي لا يكون في الاتجاه الصحيح والوضع السليم إلا مع وجود آخر. معارضة حقيقية. بديل. نظام حكم. دستور؛ وشرعيات دستورية علينا تدبّر أمر كيف نصل إليها، لنصل إلى مصالحة حقيقية ليس بين فرقاء الصراع فقط، بل أيضاً مع ما تقتضيه المصالحة العامة من إدارة أمور البيت الفلسطيني على نحو عصري وكفو؛ دينامي وفعال، يطلق الطاقات ولا يكبحها بالقمع، أو يبدها بالصراع على السلطة!

